شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا ش. م. م
رأس المال المرخص به ٤ مليار جنيه . رأس المال المصدر ٩٠٩ مليون جنيه

شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
صادر ٤٥٥
التاريخ: ٢٠ / ٤ / ٢٠٢١

السادة / البورصة المصرية
ادارة الافصاح

تحية طيبة و بعد

نتشرف بأن نرفق طيه صورة طبق الأصل من تقريرى مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفحص المحدود على القوائم المالية المستقلة والمجمعة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٠٢/٢٨ والذى تسلمناه اليوم ٢٠٢١/٠٤/٢٠ والرد عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير عام الشئون المالية

أشرف محمد ابراهيم

تحريراً في ٢٠٢١/٠٤/٢٠ م

٩ شارع عبد القادر حمزه - جاردن سيتى - القاهرة - الرقم البريدى ١١٥١٦
تليفون : ٢٧٩٣١٩٨٢ (٢٠٢+) فاكس : ٢٧٩٣١٩٨٤ (٢٠٢+)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
رقم | تاريخ | الموضوع
٢٠١ | ٢٠٢١/٤/٢٠ | تقرير المتفقه ٢ ورقه + ٢ ورقه

السيد الأستاذ الدكتور / العضو المنتدب والرئيس التنفيذى

لشركه قناه السويس لتوطين التكنولوجيا

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم طيه تقريرى مراقب حسابات الجهاز عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة والمجمعة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا عن الفترة المنتهية ٢٠٢١/٢/٢٨ .

برجاء التفضل بالإحاطة واتخاذ اللازم ،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

الـوكيـــل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / فينيس خلاف أبسخيرون "

تحريراً في : ٢٠ / ٤ / ٢٠٢١

الجهاز المركزي للمحاسبات

اداره مراقبه حسابات الاتصالات

****

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٢/٢٨

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة **لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا** والتي تتمثل في قائمة المركز المالى المستقلة فى ٢٠٢١/٢/٢٨ والبالغ إجمالى الأصول بها نحو ١.٨٩٥ مليار جنيه ، وكذا قوائم الدخل المستقلة والدخل الشامل والتغيير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فقط فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقة عن عملية مراجعه تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة .

أساس إبداء استنتاج متحفظ

وبناءً على الفحص المحدود الذى قمنا به تحقيقاً لهذا الغرض وفى ضوء المعلومات التى حصلنا عليها من الإدارة فقد تبين لنا :

- تضمن حساب الأصول المتاحة للبيع مبنى القدس المسترد من جامعة ٦ أكتوبر بعد فسخ عقد تأجيره التمويلى معها والبالغ صافى تكلفته فى ٢٠٢١/٢/٢٨ نحو٤.٦٩٨مليون جنيه (بخلاف قيمه الأرض البالغ ٥,٤٣٠ مليون جنيه) تنفيذاً لقرار الجمعية العامة المنعقدة فى دور إنعقاد غير عادى بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠ و مازال المبنى عباره عن هيكل خرساني غير مكتمل البناء و غير مستغل و هو طاقة عاطلة ،**ونرى العمل علي سرعة استغلال الأصل او بيعه تعظيما لإيرادات وموارد الشركة .**

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالانتهاء من الإجراءات اللازمة نحو التأشير بالسجل التجاري لتعديل المادة (٣) من النظام الأساسي "غرض الشركة" لإضافة بعض الأنشطة منها (إنشاء وإدارة جامعات ومعاهد ومدارس ومؤسسات تعليمية ومؤسسات جامعية،الاستثمار العقاري)طبقا لموافقة الجمعية العامة غيرالعادية المنعقدة في١٠/١/ ٢٠١٩خاصة في ضوء ورود خطاب للشركة من البورصة المصرية رقم (٢٠٤٣) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٥ بشأن إعادة تصنيف الشركة في قطاع الخدمات التعليمية بدلاً من قطاع التكنولوجيا والموافق عليه من مجلس الإدارة بجلسته (١٥٥) المنعقد في ٢٠٢٠/١/١٥.وكذا عدم التأشير بالسجل التجاري للشركة بالعنوان الجديد الخاص بها .

الإستنتاج المتحفظ

وفى ضوء فحصنا المحدود باستثناء ما جاء فى الفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة على المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/٢/٢٨ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

ما زالت بعض الدعاوى المرفوعة من وضد الشركة متداولة بالمحاكم على النحو الوارد تفصيلا بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة (ايضاح رقم ٣٠) ومنها:

- الدعوي رقم (٤٢٥٩٣) لسنة ٧٣ ق والمنظورة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة (٧) استثمار والمقامة من الشركة ضد السيد/ وزير الاستثمار بشأن الطعن على تحفظ وعدم اعتماد الهيئة العامة للاستثمار على بعض قرارات محاضر اجتماعات الشركة (جمعيات عامة، مجالس الإدارة) والدعوي قضي فيها برفض الشق العاجل وتم إحالتها لهيئة مفوضي الدولة وقد تم إيداع التقرير بها وتداولت بالجلسات وبجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٦ قضت برفض الدعوى،وقامت الشركة بالطعن على الحكم ولم يحدد للطعن جلسة حتى الان.

- الدعوي رقم (٢٥٦٧٨) لسنة ٧٤ق محكمة القضاء الإداري - الدائرة (٧) استثمار المقامة من الشركة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية للطعن على كل من قرار الهيئة رقم (١٥٨) في ٢٠١٩/١١/٢١ بشأن وقف تنفيذ قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات)، وكذا على قرار لجنة تظلمات الهيئة الصادر في ٢٠٢٠/٢/٢والمطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار والدعوي أحيلت إلى هيئة المفوضين وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/٣/١٦وتأجلت عدة جلسات وحجزت لجلسة ٢٠٢١/٢/٢٢ وبتلك الجلسة تم حجز الدعوى للتقرير .

بالنسبة للبلاغات:

- ما زال التحقيق مستمر حتى تاريخه في البلاغان المقدمان من الشركة والمقيدان للتحقيقات برقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١٧ حصر أموال عامة عليا بعد انضمام المصرف المتحد، وكذا برقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٧ إدارة الكسب غير المشروع ضد كل من (رئيس بجامعة ٦أكتوبرالسابق ، والسيد/ سيد تونسي محمود، وشركة مصر للتأمين) بشأن استيلاء سيد تونسي وشركة مصر للتأمين على أموال جامعة ٦ أكتوبر، وابرامهما عقد التسوية المؤرخ ٢٠١٧/١٢/١٩، وقد تم عقد عدة جلسات تحقيق وندب لجنة خبراء كسب غير المشروع لإعداد تقرير حول الواقعة وتم تقديم صورة من عقد إنهاء المنازعات المؤرخ ٢٠١٨/١٢/٦ مع السيد/ سيد تونسي محمود واقراره بصحة ملكية الشركة للجامعة والبلاغين مازال قيد التحقيقات ولم يتم التصرف فيهما حتى تاريخه.

- قامت الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاح رقم (٤/٣٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة فى ٢٠٢١/٢/٢٨ ، النصف الثانى من مارس بداية تأثير إنتشار فيروس كورونا بالأسواق المصرية وقد أعلنت الحكومة المصرية عن تدابير غير مسبوقة لمكافحة عدوى الفيروس وانتشاره ، وقد قامت الشركة بتكوين لجنة لإدارة الأزمة وتم تحديد اهداف هذه الفترة في المحافظة على فريق العمل وتأمينه من مخاطر فيروس كورونا وكذلك الاستمرار في العمليات بالشركة ، وتم دراسة و تقييم جميع المخاطر وإتخاذ سلسلة من الإجراءات لتحجيم المخاطر على فريق العمل ولضمان استمرار العمليات التشغيلية والتحصيل في هذه الفترة وليس هناك تأثير على وضع الشركة الإقتصادى حالياً،(مركزها المالي ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية) و نظرا لعدم وضوح التأثيرات التى يمكن ان يترتب عليها تطور الوضع المرتبط ببتأثير إنتشار الفيروس (كوفيد – ١٩) فى المستقبل فإنه لا يمكن التحديد بشكل دقيق أثر هذه التطورات على نشاط الشركة .

تحريرا في ٢٠٢١/٤/٢٠

نائب أول مدير الإدارة

وكيل الوزارة

(محاسب / عمرو مختار السيد)

الجهاز المركزي للمحاسبات

اداره مراقبه حسابات الاتصالات

****

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٢/٢٨

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة **لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا** والتي تتمثل في قائمة المركز المالى المجمعة فى ٢٠٢١/٢/٢٨ والبالغ إجمالى الأصول بها نحو ٣.١٦١مليار جنيه ، وكذا قوائم الدخل المجمعة والدخل الشامل والتغيير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فقط فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقة عن عملية مراجعه تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة .

أساس إبداء استنتاج متحفظ

وبناءً على الفحص المحدود الذى قمنا به تحقيقاً لهذا الغرض وفى ضوء المعلومات التى حصلنا عليها من الإدارة فقد تبين لنا :

- تضمن حساب الأصول المتاحة للبيع مبنى القدس المسترد من جامعة ٦ أكتوبر بعد فسخ عقد تأجيره التمويلى معها والبالغ صافى تكلفته فى ٢٠٢١/٢/٢٨ نحو٤.٦٩٨مليون جنيه (بخلاف قيمه الأرض البالغ ٥,٤٣٠ مليون جنيه) تنفيذاً لقرار الجمعية العامة المنعقدة فى دور إنعقاد غير عادى بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠ و مازال المبنى عباره عن هيكل خرساني غير مكتمل البناء و غير مستغل و هو طاقة عاطلة ،ونرى العمل علي سرعة استغلال الأصل او بيعه تعظيما لإيرادات وموارد الشركة .

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالانتهاء من الإجراءات اللازمة نحو التأشير بالسجل التجاري لتعديل المادة (٣) من النظام الأساسي "غرض الشركة" لإضافة بعض الأنشطة منها (إنشاء وإدارة جامعات ومعاهد ومدارس ومؤسسات تعليمية ومؤسسات جامعية،الاستثمار العقاري)طبقا لموافقة الجمعية العامة غيرالعادية المنعقدة في١٠/١/ ٢٠١٩خاصة في ضوء ورود خطاب للشركة من البورصة المصرية رقم (٢٠٤٣) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٥ بشأن إعادة تصنيف الشركة في قطاع الخدمات التعليمية بدلاً من قطاع التكنولوجيا والموافق عليه من مجلس الإدارة بجلسته (١٥٥) المنعقد في ٢٠٢٠/١/١٥.وكذا عدم التأشير بالسجل التجاري للشركة بالعنوان الجديد الخاص بها .

الإستنتاج المتحفظ

وفى ضوء فحصنا المحدود باستثناء ما جاء فى الفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة على المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/٢/٢٨ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

ما زالت بعض الدعاوى المرفوعة من وضد الشركة متداولة بالمحاكم على النحو الوارد تفصيلا بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة (ايضاح رقم ٢٢) ومنها:

- الدعوي رقم (٤٢٥٩٣) لسنة ٧٣ ق والمنظورة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة (٧) استثمار والمقامة من الشركة ضد السيد/ وزير الاستثمار بشأن الطعن على تحفظ وعدم اعتماد الهيئة العامة للاستثمار على بعض قرارات محاضر اجتماعات الشركة (جمعيات عامة، مجالس الإدارة) والدعوي قضي فيها برفض الشق العاجل وتم إحالتها لهيئة مفوضي الدولة وقد تم إيداع التقرير بها وتداولت بالجلسات وبجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٦ قضت برفض الدعوى،وقامت الشركة بالطعن على الحكم ولم يحدد للطعن جلسة حتى الان.

- الدعوي رقم (٢٥٦٧٨) لسنة ٧٤ق محكمة القضاء الإداري - الدائرة (٧) استثمار المقامة من الشركة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية للطعن على كل من قرار الهيئة رقم (١٥٨) في ٢٠١٩/١١/٢١ بشأن وقف تنفيذ قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات)، وكذا على قرار لجنة تظلمات الهيئة الصادر في ٢٠٢٠/٢/٢والمطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار والدعوي أحيلت إلى هيئة المفوضين وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/٣/١٦وتأجلت عدة جلسات وحجزت لجلسة ٢٠٢١/٢/٢٢ وبتلك الجلسة تم حجز الدعوى للتقرير .

بالنسبة للبلاغات:

- ما زال التحقيق مستمر حتى تاريخه في البلاغان المقدمان من الشركة والمقيدان للتحقيقات برقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١٧ حصر أموال عامة عليا بعد انضمام المصرف المتحد، وكذا برقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٧ إدارة الكسب غير المشروع ضد كل من (رئيس بجامعة ٦أكتوبرالسابق ، والسيد/ سيد تونسي محمود، وشركة مصر للتأمين) بشأن استيلاء سيد تونسي وشركة مصر للتأمين على أموال جامعة ٦ أكتوبر، وابرامهما عقد التسوية المؤرخ ٢٠١٧/١٢/١٩، وقد تم عقد عدة جلسات تحقيق وندب لجنة خبراء كسب غير المشروع لإعداد تقرير حول الواقعة وتم تقديم صورة من عقد إنهاء المنازعات المؤرخ ٢٠١٨/١٢/٦ مع السيد/ سيد تونسي محمود واقراره بصحة ملكية الشركة للجامعة والبلاغين مازال قيد التحقيقات ولم يتم التصرف فيهما حتى تاريخه.

- قامت الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاح رقم (٤/٢٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة فى ٢٠٢١/٢/٢٨ ، النصف الثانى من مارس بداية تأثير إنتشار فيروس كورونا بالأسواق المصرية وقد أعلنت الحكومة المصرية عن تدابير غير مسبوقة لمكافحة عدوى الفيروس وانتشاره ، وقد قامت الشركة بتكوين لجنة لإدارة الأزمة وتم تحديد اهداف هذه الفترة في المحافظة على فريق العمل وتأمينه من مخاطر فيروس كورونا وكذلك الاستمرار في العمليات بالشركة ، وتم دراسة و تقييم جميع المخاطر وإتخاذ سلسلة من الإجراءات لتحجيم المخاطر على فريق العمل ولضمان استمرار العمليات التشغيلية والتحصيل في هذه الفترة وليس هناك تأثير على وضع الشركة الإقتصادى حالياً،(مركزها المالي ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية) و نظرا لعدم وضوح التأثيرات التى يمكن ان يترتب عليها تطور الوضع المرتبط ببتأثير إنتشار الفيروس (كوفيد – ١٩) فى المستقبل فإنه لا يمكن التحديد بشكل دقيق أثر هذه التطورات على نشاط الشركة .

تحريرا فى ٢٠/٤/٢٠٢١

نائب أول مدير الإدارة

وكيل الوزارة

(محاسب / عمرو مختار السيد)

شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا ش. م. م

رأس المال المرخص به ٤ مليار جنيه . رأس المال المصدر ٩٠٩ مليون جنيه

السيدة الأستاذة المحاسبة / الوكيل الاول - ادارة مراقبة حسابات الاتصالات
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد

بالإشارة الى خطاب سيادتكم الوارد بتاريخ ٢٠ /٢٠٢١/٤ برقم (٣٠١) بشأن تقريرى مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٠٢/٢٨ .

رجاء التفضل بالإحاطة بالاتي :

م	ملاحظات الجهاز	رد الشركة
١-	- تضمن حساب الأصول المتاحة للبيع مبنى القدس المسترد من جامعة ٦ أكتوبر بعد فسخ عقد تأجيره التمويلى معها والبالغ صافى تكلفته فى ٢٠٢١/٢/٢٨ نحو٤,٦٩٨مليون جنيه (بخلاف قيمه الأرض البالغ ٥,٤٣٠ مليون جنيه) تنفيذاً لقرار الجمعية العامة المنعقدة فى دور إنعقاد غير عادى بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠ و مازال المبنى عباره عن هيكل خرساني غير مكتمل البناء و غير مستغل و هو طاقة عاطلة .**ونرى العمل علي سرعة استغلال الأصل او بيعه تعظيما لإيرادات وموارد الشركة .**	سبق تكليف (شركة الحبشى) لإجراء المزاد و تم تفويض (ادارة أمناء الاستثمار) بالمصرف المتحد فى بيع العقار بالمزاد العلني لمدة ثلاثة اشهر من سبتمبر ٢٠٢٠ حتى اخر نوفمبر ٢٠٢٠ وتم ادراج المبنى فى المزاد الذى اجراه البنك بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ ولم يتقدم احد لشرائه وجارى العرض للبيع ومن المعلوم ان حركة البيع وشراء العقارات الان متأثرة بالاجراءات التى تتخذها الدولة لاصلاح منظومة تراخيص المبانى .
٢-	- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالانتهاء من الإجراءات اللازمة نحو التأشير بالسجل التجاري لتعديل المادة (٣) من النظام الأساسي "غرض الشركة" لإضافة بعض الأنشطة منها (إنشاء وإدارة جامعات ومعاهد ومدارس ومؤسسات تعليمية ومؤسسات جامعية،الاستثمار العقاري)طبقا لموافقة الجمعية العامة غيرالعادية المنعقدة في١٠/١/ ٢٠١٩خاصة في ضوء ورود خطاب للشركة من البورصة المصرية رقم (٢٠٤٣) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٥ بشأن إعادة تصنيف الشركة في قطاع الخدمات التعليمية بدلاً من قطاع التكنولوجيا والموافق عليه من مجلس الإدارة بجلسته (١٥٥) المنعقد في ٢٠٢٠/١/١٥.وكذا عدم التأشير بالسجل التجاري للشركة بالعنوان الجديد الخاص بها .	سيتم الانتهاء من إجراءات التأشير في السجل التجاري بعد الحصول على حكم فى الدعوى المقامة ضد الهيئة العامة للاستثمار .علما بانه صدر حكم من محكمة النفض فى الطعنين رقمى ٢٣٦٧٨ لسنة ٨٩ ، ٤٩٨ لسنة ٩٠ ق برفضهما .
٣-	- الدعوي رقم (٤٢٥٩٣) لسنة ٧٣ ق والمنظورة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة (٧) استثمار والمقامة من الشركة ضد السيد/ وزير الاستثمار بشأن الطعن على تحفظ وعدم اعتماد الهيئة العامة للاستثمار على بعض قرارات محاضر اجتماعات الشركة (جمعيات عامة، مجالس الإدارة) والدعوي قضي فيها برفض الشق العاجل وتم إحالتها لهيئة مفوضي الدولة وقد تم إيداع التقرير بها وتداولت بالجلسات وبجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٦ قضت برفض الدعوى،وقامت الشركة بالطعن على الحكم ولم يحدد للطعن جلسة حتى الان. - الدعوي رقم (٢٥٦٧٨) لسنة ٧٤ق محكمة القضاء الإداري - الدائرة (٧) استثمار المقامة من الشركة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية للطعن على كل من قرار الهيئة رقم (١٥٨) في ٢٠١٩/١١/٢١ بشأن وقف تنفيذ قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات)، وكذا على قرار لجنة تظلمات الهيئة الصادر في ٢٠٢٠/٢/٢والمطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار والدعوي أحيلت إلى هيئة المفوضين وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/٣/١٦وتأجلت عدة جلسات وحجزت لجلسة ٢٠٢١/٢/٢٢ وبتلك الجلسة تم حجز الدعوى للتقرير . **بالنسبة للبلاغات:** - ما زال التحقيق مستمر حتى تاريخه في البلاغان المقدمان من الشركة والمقيدان للتحقيقات برقم (٣٢٣) لسنة ٢٠١٧ حصر أموال عامة عليا بعد انضمام المصرف المتحد، وكذا برقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٧ إدارة الكسب غير المشروع ضد كل من (رئيس بجامعة ٦أكتوبرالسابق ، والسيد/ سيد تونسي محمود، وشركة مصر للتأمين) بشأن استيلاء سيد تونسي وشركة مصر للتأمين على أموال جامعة ٦ أكتوبر، وابرامهما عقد التسوية المؤرخ ٢٠١٧/١٢/١٩، وقد تم عقد عدة جلسات تحقيق وندب لجنة خبراء كسب غير المشروع لإعداد تقرير حول الواقعة وتم تقديم صورة من عقد إنهاء المنازعات المؤرخ ٢٠١٨/١٢/٦ مع السيد/ سيد تونسي محمود واقراره بصحة ملكية الشركة للجامعة والبلاغين مازال قيد التحقيقات ولم يتم التصرف فيهما حتى تاريخه.	**بالنسبة للدعاوى سيتم موافاتكم بتقرير يوضح الأحكام والمستجدات بشأن هذه القضايا فور صدورها .**

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

مدير عام الشئون المالية
أشرف محمد ابراهيم

العضو المنتدب والرئيس التنفيذى
أ.د/ أحمد زكى بدر

تحريرا فى ٢٠ /٢٠٢١/٠٤ ٩ شارع عبد القادر حمزه - جاردن سيتى - القاهرة - الرقم البريدى ١١٥١٦

تليفون :٢٧٩٣١٩٨٢ (٢٠٢+) فاكس : ٢٧٩٣١٩٨٤ (٢٠٢+)